مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/5/20

الخدمة الوطنية التنموية

مقاربة تشريعية للتحول من العقيدة العسكرية إلى صناعة رأس المال البشري في عصر اقتصاد المعرفة

د. سيف ضياء دعير

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

الخدمة الوطنية التنموية
مقاربة تشريعية للتحول من العقيدة العسكرية إلى صناعة رأس المال البشري في عصر اقتصاد المعرفة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية الدراسات الاجتماعية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع /السياسة الداخلية والخارجية، التعليم والمجتمع

د. سيف ضياء دعير/باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المستخلص

تنطلق هذه الورقة البحثية من إشكالية محورية تتمثل في مدى ملاءمة مشروع قانون التجنيد الإلزامي العسكري المطروح أمام مجلس النواب العراقي لطبيعة التحديات البنيوية التي يواجهها العراق المعاصر، وتطرح فرضية مفادها أن التحول من النموذج العسكري التقليدي لخدمة العلم إلى نموذج مدني تنموي قائم على الاستثمار في رأس المال البشري يُمثّل خياراً استراتيجياً أكثر رشادة وفاعلية في ضوء المعطيات (الاجتماعية، الاقتصادية، والأمنية) الراهنة. إذ تستخدم الورقة منهجاً تحليلياً مركباً يجمع بين التحليل النقدي للسياسات العامة والمقاربة المقارنة للتجارب الدولية، وتخلص إلى تقديم مشروع تشريعي بديل يحمل عنوان «قانون خدمة العلم المدنية التنموية»، يُعيد هندسة مفهوم الخدمة الوطنية بما يُوائم متطلبات التنمية المستدامة وأهداف رؤية العراق المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: خدمة العلم المدنية، التجنيد الإلزامي، التنمية المستدامة، رأس المال البشري، الاقتصاد العراقي، تنويع مصادر الدخل، الخدمة الوطنية البديلة، سياسات الشباب.

المُقدمة

تقف الدول عند مفترقات تاريخية فارقة حين تُعيد تعريف العلاقة بين المواطن والوطن، وبين واجب الخدمة الوطنية ومتطلبات البناء والتنمية، والعراق اليوم، بعد أربعة عقود متصلة من الحروب والأزمات، امتدت من الحرب العراقية-الإيرانية (1980–1988)، مروراً بحرب الخليج الثانية (1990–1991)، والغزو الأمريكي (2003)، وصولاً إلى الحرب على تنظيم داعش الإرهابي (2014–2017)، يجد نفسه أمام لحظة مفصلية تستدعي مراجعة جذرية لمفهوم «خدمة العلم» ومضامينه وآلياته وغاياته. وفي خضم النقاشات التشريعية المتصاعدة داخل أروقة مجلس النواب العراقي حول إعادة تفعيل قانون خدمة العلم بصيغته العسكرية التقليدية، تبرز الحاجة الماسة إلى طرح علمي رصين يتجاوز ثنائية التأييد والرفض إلى فضاء أرحب يُعيد هندسة المفهوم ذاته من جذوره. فالسؤال لم يعد: «هل نُجنّد الشباب أم لا؟»، بل بات: «كيف نُجنّد طاقات الشباب تجنيداً يليق بتحديات القرن الحادي والعشرين، ويُحوّلهم من فائض بشري عاطل إلى رأسمال بشري مُنتج وفاعل؟». إذ إن هذه الورقة لا تُنكر مبدأ الخدمة الوطنية بوصفه واجباً مقدساً وركيزة من ركائز المواطنة الفاعلة، بل تسعى إلى إعادة تأطيره ضمن رؤية تنموية معاصرة تنطلق من أن خدمة الوطن، في أسمى تجلياتها، تتحقق حين يُسهم المواطن في بناء بلاده وإعمارها وتطوير قدراتها الإنتاجية، لا في مجرد الانتظام في طوابير الثكنات العسكرية في بلد يمتلك أصلاً فائضاً في القوى الأمنية، وعجزاً حاداً في القوى التنموية.

تنبثق أهمية هذا المسار البحثي من عدة اعتبارات متشابكة تمنحه قيمة علمية وعملية استثنائية، وكما يلي:

1. الأهمية التشريعية والسياساتية: يأتي هذا البحث في توقيت بالغ الحساسية يتزامن مع المداولات التشريعية الجارية حول مشروع قانون التجنيد الإلزامي، مما يجعله وثيقة مرجعية قادرة على إثراء النقاش البرلماني بطرح بديل مسنود بالحجة العلمية والتجربة الدولية المقارنة، ويُوفر لصناع القرار خريطة تشريعية متكاملة قابلة للتطبيق.

2. الأهمية الأكاديمية والمعرفية: تُسهم هذه الورقة البحثية في سد فجوة واضحة في الأدبيات العربية المتخصصة التي تفتقر إلى دراسات تربط بين مفهوم الخدمة الوطنية ونظريات التنمية البشرية واقتصاد المعرفة في سياقات ما بعد النزاعات، إذ تُقدم إطاراً نظرياً تكاملياً يستند إلى نظريات رأس المال البشري (بيكر)، ومقاربة القدرات (سن)، ورأس المال الاجتماعي (بتنام) في تحليل ظاهرة الخدمة الوطنية.

3. الأهمية الاقتصادية والتنموية: يُقدم البحث مقاربة اقتصادية متماسكة تكشف عن الكلفة الحقيقية للتجنيد العسكري مقارنة بالعائد التنموي للخدمة المدنية البديلة، في بلد تتجاوز نسبة بطالة شبابه خمسة وثلاثين بالمئة، ويعتمد على النفط بنسبة تفوق تسعين بالمئة من إيراداته، ويستورد أكثر من ستين بالمئة من غذائه.

4. الأهمية الاجتماعية والوطنية: يُعالج البحث إشكالية مجتمعية عميقة تتصل بمستقبل ملايين الشباب العراقي، وبمسألة إعادة بناء النسيج الاجتماعي في بلد متعدد المكوّنات عانى من انقسامات حادة، مُقدماً نموذجاً للخدمة الوطنية يُحوّل التنوّع من عبء إلى ثروة.

5. الأهمية الاستراتيجية: يُسهم البحث في إعادة تموضع العراق إقليمياً ودولياً بوصفه دولة تستثمر في الإنسان والمعرفة والإنتاج، وهو ما يتسق مع مفهوم «القوة الناعمة» ومتطلبات التنافسية في النظام الدولي المعاصر.

في خضم التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي، وفي ظل تصاعد النقاشات التشريعية داخل أروقة مجلس النواب العراقي حول إعادة تفعيل قانون خدمة العلم بصيغته العسكرية التقليدية، تتبلور إشكالية بحثية جوهرية يمكن صياغتها في التساؤل المركزي الآتي: «هل يُعدّ التجنيد الإلزامي العسكري الخيار الاستراتيجي الأمثل لبلد يمتلك منظومة أمنية وعسكرية متعددة الطبقات، بينما يعاني من فجوات تنموية هيكلية حادة في قطاعات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم؟" تتفرّع عن هذا التساؤل المركزي جملة من التساؤلات الفرعية:

1. ما الكُلفة الاقتصادية الحقيقية للتجنيد العسكري مقارنة بالعائد التنموي للخدمة المدنية البديلة؟

2. وما التجارب الدولية الناجحة التي يمكن الاستئناس بها في

بناء نموذج عراقي أصيل للخدمة الوطنية المدنية؟

3. وما الإطار التشريعي والمؤسسي الأنسب لتحويل هذا التصوّر إلى واقع تطبيقي فعّال؟

تنطلق هذه الورقة البحثية من فرضيتين أساسيتين مترابطتين، تقوم الفرضية الأولى على أنّ توجيه الطاقات البشرية الشبابية نحو القطاعات التنموية الإنتاجية يُحقق عوائد اقتصادية واجتماعية تفوق بمراحل ما يُحققه توجيهها نحو الخدمة العسكرية في بلد يمتلك أصلاً فائضاً في القوى الأمنية. وتُقرر الفرضية الثانية أنّ نموذج الخدمة المدنية التنموية يُسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية الجامعة بفاعلية لا تقل عن فاعلية التجنيد العسكري، بل تتفوق عليها في سياقات ما بعد النزاعات.

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية المترابطة، وكما يلي:

1. الهدف الأول: تفكيك البنية الفلسفية والمفاهيمية لنظام التجنيد الإلزامي العسكري نقدياً، وكشف مفارقاته البنيوية في السياق العراقي المعاصر الذي يتسم بفائض في القوى الأمنية، وعجز في القوى التنموية.

2. الهدف الثاني: تقديم قراءة اقتصادية معمقة تُقارن بين الكلفة الحقيقية للتجنيد العسكري (المباشرة وغير المباشرة) والعائد التنموي المتوقع للخدمة المدنية البديلة،

مسنودة بالأرقام والمؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة.

3. الهدف الثالث: رصد التجارب الدولية الرائدة في مجال الخدمة الوطنية المدنية الألمانية، والكورية الجنوبية، والرواندية، والسنغافورية، واستخلاص الدروس القابلة للتكييف مع الخصوصية العراقية.

4. الهدف الرابع: بناء إطار تشريعي متكامل لمشروع «قانون خدمة العلم المدنية التنموية» يتضمن الديباجة والأهداف والنطاق والمسارات والحقوق والحوافز والهيكل المؤسسي، بما يجعله جاهزاً للتبنّي التشريعي.

5. الهدف الخامس: استشراف الأثر المتوقع للنموذج المقترح على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والاستراتيجية، وفق سيناريوهات علمية مسنودة بمؤشرات قياس أداء محددة وقابلة للتتبع.

المحور الاول: نقد فلسفة التجنيد الإلزامي العسكري والمفارقة العراقية

1. تحوّلات عقيدة الدفاع في القرن الحادي والعشرين: شهد الفكر العسكري المعاصر تحولات بنيوية جذرية أعادت تشكيل مفهوم القوة الدفاعية للدول، فقد أشار كل من كريسين وكير (Krebs ، Kier) في دراستهما المرجعية إلى أن «التجنيد الإلزامي الشامل بوصفه أداة لبناء الجيوش الكبرى بات نموذجاً متراجعاً في المنظومة الدفاعية العالمية، لصالح الجيوش المهنية المتخصصة ذات الكثافة التقنية العالية»[1]؛ ويعزز هذا التوجه ما ذهب إليه معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) في تقريره السنوي حول الإنفاق العسكري العالمي، إذ أكد أنّ «الدول التي تبنت نموذج الجيوش المهنية حققت كفاءة دفاعية أعلى بتكاليف أقل مقارنة بالدول التي تعتمد على التجنيد الإلزامي الشامل»[2]؛ في هذا السياق الدولي المتحول، يبدو التوجه نحو إقرار التجنيد الإلزامي العسكري في العراق أشبه بما وصفه الباحث العراقي فالح عبد الجبار بـ»الارتداد المؤسسي» الذي يُعيد إنتاج أنماط تنظيمية تجاوزتها الدول ذات التجارب الناضجة[3]

1. Ronald Crepes and Elizabeth Kerr: In the aftermath of the war: the international conflict and the fate of liberal democracy, (Cambridge: University Press, 2010), pp. 45-67.
2. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI): Arms, Disarmament and International Security, (Oxford: Oxford University Press, 2023), pp. 270-298.
3. فالح عبد الجبار: الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في

2. المنظومة الأمنية والعسكرية العراقية القائمة(فائض بشري لا عجز): إن المتأمل في بنية المنظومة الأمنية والعسكرية العراقية الراهنة يجد أنها تتألف من طبقات متعددة ومتشابكة تشمل القوات المسلحة العراقية بأصنافها (البرية ،الجوية ،والبحرية)، وقوات الحشد الشعبي بكل ثقلها وتجربتها التي أُطرت قانونياً بموجب القانون رقم (40) لسنة 2016، فضلاً عن جهاز مكافحة الإرهاب الذي أثبت كفاءة ميدانية عالية في مواجهة تنظيم داعش الارهابي، وجهاز الأمن الوطني، وجهاز المخابرات الوطني، وقوى الأمن الداخلي بتشكيلاتها المتعددة؛ إذ قدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) في تقريره المرجعي «التوازن العسكري» حجم القوات الأمنية والعسكرية العراقية بما يتجاوز تسعمئة ألف عنصر مسلّح،[4] هذا الحجم الهائل من القوى الأمنية يطرح تساؤلاً جوهرياً حول المسوغ الموضوعي لإضافة مئات الآلاف من المُجندين الإلزاميين سنوياً إلى منظومة تعاني أصلاً من تحديات الإدارة والتنسيق بين مكوناتها المتعددة، إذ إنّ ما يحتاجه العراق ليس مزيداً من الأعداد، بل تطوير نوعي في القدرات التقنية والاستخباراتية والتسليحية لقواته القائمة، وهو ما يُحقق من خلال الاستثمار في التدريب المتقدم والتحديث التقني، لا من خلال الحشد البشري الذي ينتمي فلسفياً إلى حروب القرن

العراق، (بيروت :معهد الدراسات الاستراتيجية،2003)، ص 189.

4. International Institute for Strategic Studies (IISS): The Military Balance 2024, (London: Routledge for the International Institute for Strategic Studies 2024), pp. 338-342.

العشرين.

المحور الثاني: المسوّغات الاقتصادية والتنموية، الأرقام تتحدث

1. الأعباء الاقتصادية الهيكلية (المعادلة المختلّة): يقف الاقتصاد العراقي عند مفترق طرق تاريخي تتقاطع فيه تحديات بنيوية عميقة الجذور، فوفقاً لتقرير البنك الدولي حول آفاق الاقتصاد العراقي، يعتمد العراق على الإيرادات النفطية بنسبة تتجاوز تسعين بالمئة من إجمالي الإيرادات الحكومية، وأكثر من ستين بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[5]؛ وفي الوقت ذاته تستنزف كتلة الرواتب والأجور الحكومية ما يقارب نصف الموازنة العامة الاتحادية ، وهي نسبة من الأعلى عالمياً بحسب ما أورده صندوق النقد الدولي في تقرير المادة الرابعة الخاص بالعراق[6]، وفي هذا المشهد الاقتصادي المثقل بالأعباء، فإن إقرار التجنيد الإلزامي العسكري سيُضيف بنوداً إنفاقية ضخمة تشمل تكاليف البنية التحتية للمعسكرات والثكنات ومراكز التدريب، ونفقات التسليح والتجهيز والإعاشة، ورواتب ومكافآت المُجندين والكوادر الإشرافية، فضلاً عن تكاليف الفرصة البديلة المتمثلة في سحب مئات الآلاف من الشباب من سوق العمل الإنتاجي؛ إذ حذر الباحث الاقتصادي العراقي مظهر محمد

5. World Bank: Iraq Economic Monitor: Facing Uncertainty, (Washington, D.C.: Fall 2023 Report), pp. 12-18.
6. International Monetary Fund: Iraq: Article IV Consultations 2023 - Staff Report, (Washington, D.C.: IMF Country Report No. 23/79, 2023), pp. 24-30.

صالح من أن «أيّ توسع في الإنفاق العسكري دون مراجعة شاملة للبنية الاقتصادية سيُفاقم الاختلالات الهيكلية ويُعمق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري».[7]

2. بطالة الشباب (القنبلة الموقوتة): مثّل بطالة الشباب التحدي الأكثر إلحاحاً وخطورة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في العراق؛ إذ كشف تقرير منظمة العمل الدولية (ILO) أن معدل بطالة الشباب في العراق (الفئة العمرية 15–24 سنة) يتجاوز خمسة وثلاثين بالمئة، وهو من أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،[8] كما أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الخاص بالعراق إلى أن «بطالة الشباب في العراق ليست مجرد مشكلة اقتصادية، بل هي أزمة وجودية تُهدد النسيج الاجتماعي وتُغذي دورات العنف والتطرف».[9] إذ إن الاستجابة الاستراتيجية الرشيدة لهذا التحدي لا تكمن في امتصاص فائض الشباب العاطل عبر تكديسه في ثكنات عسكرية وهو حل مؤقت وهش يُؤجل المشكلة ولا يُعالجها ، بل في تحويل هذا الفائض البشري إلى طاقة إنتاجية فاعلة من خلال برامج خدمة وطنية مدنية تُكسب الشباب مهارات حقيقية قابلة للتوظيف في القطاعات

7. مظهر محمد صالح: السياسة المالية والتحوّلات الاقتصادية في العراق،(بغداد: بيت الحكمة، 2019)، ص 145.
8. ILO: Global Employment and Social Outlook: Trends 2024, (Geneva, International Labor Office, 2024), pp. 88-94.
9. United Nations Development Programme: Human Development Report in Iraq 2021: The Imperative of Human Security, (Baghdad, 2021), pp. 56-62.

الأكثر حاجة.

3. الفجوات القطاعية (خريطة الحاجة التنموية): تتوزّع الفجوات التنموية في العراق على أربعة قطاعات حيوية تجسد ميادين المعركة الحقيقية التي ينبغي تجنيد الشباب فيها؛ ففي القطاع الزراعي: تراجعت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون خمسة بالمئة، بعد أن كانت تُشكل الركيزة الاقتصادية الأولى للبلاد تاريخياً ، وقد حذرت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) من أن العراق «بات يستورد أكثر من ستين بالمئة من احتياجاته الغذائية الأساسية، رغم امتلاكه موارد مائية وأراض زراعية كافية لتحقيق قدر معتبر من الاكتفاء الذاتي».[10] يُعزى هذا التراجع إلى هجرة الأيدي العاملة الزراعية نحو المدن، وضعف الاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة، والآثار المتراكمة للحروب والعقوبات والتغيّر المناخي؛ أما في القطاع الصناعي: فقد أشار تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) إلى أنّ مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي لا تتجاوز اثنين بالمئة، وهي نسبة تضع العراق في ذيل قائمة دول المنطقة من حيث التصنيع،[11] وهذا يعني أنّ العراق يفتقر إلى القاعدة الصناعية القادرة على استيعاب قوته العاملة وتنويع مصادر

10. Food and Agriculture Organization (FAO): Iraq Agricultural Sector Review, (Rome: FAO Investment Centre, 2022), pp. 8-15.
11. United Nations Industrial Development Organization (UNIDO): Industrial Development Report 2022: The Future of Manufacturing in a Post-Pandemic World, (Vienna: 2022), pp. 156-160.

دخله القومي؛ وفي القطاع الصحي: يعاني العراق من عجز حاد في الكوادر الطبية والتمريضية، إذ أوردت منظمة الصحة العالمية (WHO) أن نسبة الأطباء إلى السكان في العراق تبقى دون المعدلات الموصى بها دولياً، مع تفاوت صارخ بين المناطق الحضرية والريفية،[12] أما وفي القطاع التعليمي: أكد تقرير اليونسكو (UNESCO) أن العراق يواجه تحديات جسيمة تتمثل في ارتفاع معدلات التسرب المدرسي وضعف جودة التعليم ونقص المعلمين المؤهلين في المناطق النائية والمحررة من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي،[13] هذه الأرقام والمؤشرات تُقدم حجة دامغة على أن «المعركة» التي يحتاج العراق إلى تجنيد شبابه فيها ليست معركة السلاح والتسليح، بل معركة سد هذه الفجوات التنموية الخطيرة التي تُهدد مستقبل البلاد ورفاه مواطنيها.

المحور الثالث: الأساس النظري (رأس المال البشري محركاً للتنمية)

1. نظرية رأس المال البشري وتطبيقاتها: يستند الإطار النظري لهذه الورقة إلى نظرية رأس المال البشري التي أرسى دعائمها الاقتصادي الأمريكي غاري بيكر، الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد، والتي تُقرر أنّ «الاستثمار في تعليم الأفراد وتدريبهم وتطوير مهاراتهم يمثل الرافعة الأكثر

12. World Health Organization: WHO Country Cooperation Strategy for Iraq 2020-2024, (Cairo: WHO Regional Office for the Eastern Mediterranean, 2020, pp. 22-28.
13. UNESCO: Education in Iraq: Country Profile, (Paris: UNESCO Institute for Statistics, 2022), pp. 3-10.

فاعلية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام»،[14] وقد طور أمارتياً سن هذا المفهوم من خلال مقاربته التنموية القائمة على «القدرات" (Capabilities Approach)، إذ أكد على أنّ «التنمية الحقيقية لا تُقاس بمعدلات النمو الاقتصادي فحسب، بل بمدى توسيع الحريات والقدرات الإنسانية التي يتمتع بها الأفراد»،[15] ومن هذا المنظور النظري، فإن خدمة العلم المدنية التنموية تعد استثماراً مباشراً في رأس المال البشري، إذ تُحول فترة الخدمة الوطنية من زمن «مستهلك» في التدريب العسكري الذي لا يُضيف قيمة إنتاجية مباشرة، إلى زمن «مُنتج» يكسب الشباب مهارات مهنية وتقنية وقيادية ذات عائد اقتصادي واجتماعي ملموس.

2. الخدمة الوطنية وبناء الهوية الجامعة: (المقاربة السوسيولوجية). يُثار غالباً في سياق الدفاع عن التجنيد الإلزامي العسكري حجة «البوتقة الوطنية" (Nation-al Melting Pot)، أي أن الخدمة العسكرية المشتركة تُذيب الفوارق الطائفية والعرقية والمناطقية وتُعزز الهوية الوطنية الجامعة، غير أن الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة تُظهر أن هذا الأثر ليس حكراً على الخدمة العسكرية، بل

14. Gary Baker: Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education, 3rd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1993), pp. 15-28.
15. Amartya Sen: Development as Freedom, (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 35-53.

يتحقق وربما بفاعلية أعلى من خلال برامج الخدمة المدنية المشتركة، إذ خلصت دراسة بتنام (Putnam) حول رأس المال الاجتماعي إلى أن «الأنشطة التعاونية ذات الطابع المدني والإنتاجي تُنتج روابط اجتماعية أكثر ديمومة وعمقاً من تلك الناشئة عن التجارب العسكرية القسرية»،[16] وفي السياق العراقي تحديداً، حيث يتألف النسيج الاجتماعي من مكونات عرقية ودينية ومذهبية متعددة، فإن تجنيد الشباب من مختلف المحافظات والخلفيات الاجتماعية في مشاريع تنموية مشتركة كاستصلاح الأراضي الزراعية في محافظات الجنوب، أو بناء المستشفيات في المحافظات المحررة، أو دعم التعليم في المناطق الريفية سيخلق فضاء تفاعلياً إيجابياً يُعزز التعارف والتكامل والتضامن بين أبناء الوطن الواحد بعيداً عن أجواء الثكنات العسكرية التي قد تُعيد إنتاج علاقات السلطة والخضوع.

المحور الرابع: التجارب الدولية المقارنة (نماذج ناجحة)

1. التجربة الألمانية (من العسكرة إلى الخدمة الاجتماعية): تُعد التجربة الألمانية من أنضج التجارب الدولية في مجال الانتقال من التجنيد الإلزامي العسكري إلى الخدمة المدنية البديلة، فقد أتاح القانون الأساسي الألماني (Grundg-esetz) منذ تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1949

16. Robert Putnam: Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Society (New York: Simon & Schuster, 2000), pp. 338-349.

حق الاستنكاف الضميري عن الخدمة العسكرية، مع إلزام المستنكفين بأداء خدمة مدنية بديلة (Zivildienst) في قطاعات الرعاية الصحية والاجتماعية، وبحلول العقد الأول من الألفية الثالثة، بات عدد المنخرطين في الخدمة المدنية يفوق عدد المُجندين عسكرياً، مما أسهم في بناء منظومة رعاية اجتماعية قوية أصبحت عماداً لنموذج الرفاه الألماني،[17] وحين ألغت ألمانيا التجنيد الإلزامي نهائياً عام 2011، استبدلت به «الخدمة التطوعية الاتحادية" (Bundesfrei-willigendienst) التي لا تزال تستقطب عشرات الآلاف من الشباب سنوياً في قطاعات التنمية والرعاية.

2. التجربة الكورية الجنوبية (مسارات بديلة ذكية): على الرغم من احتفاظ كوريا الجنوبية بنظام التجنيد الإلزامي بسبب التهديد الأمني المستمر من كوريا الشمالية، فقد طورت مسارات بديلة ذكية تُتيح لبعض المُجندين خدمة بلادهم في ميادين غير عسكرية، فنظام «الخدمة البحثية الصناعية" (Industrial Technical Personnel) يسمح لحملة الكفاءات العلمية والتقنية بأداء خدمتهم الوطنية في مراكز البحث والتطوير وشركات التقنية العالية،[18] وهو ما أسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الكوري في

17. Ines Werkner-Jacqueline: Conscription or Volunteerism? Discussions on the Military Structure in Germany, (Wiesbaden: V.S. Verlag Verlag, 2006), pp. 120-145.

18. Chung-Min Lee: A Peninsula of Paradoxes: South Korean Society at a Crossroads (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2022), pp. 87-103.

قطاعات التقنية المتقدمة.

3. التجربة الرواندية(الخدمة الوطنية أداة لإعادة البناء): تُقدم رواندا نموذجاً ملهماً لتوظيف الخدمة الوطنية في سياقات ما بعد النزاعات، فبعد الإبادة الجماعية عام 1994، أعادت الحكومة الرواندية إحياء برنامج «إنغاندو" (Ingando-) التقليدي وحولته إلى برنامج خدمة وطنية يجمع بين التثقيف المدني والمصالحة الوطنية والعمل التنموي المجتمعي، إذ أشار كلارك وكوفمان إلى أن هذا البرنامج «أسهم بشكل ملموس في إعادة بناء النسيج الاجتماعي الرواندي من خلال خلق فضاءات تفاعل مشتركة بين أبناء المكوّنات المجتمعية المختلفة»،[19] إن أوجه الشبه بين السياق العراقي والسياق الرواندي من حيث الانقسامات المجتمعية العميقة والحاجة إلى إعادة البناء المادي والمعنوي تجعل من هذه التجربة مرجعاً مقارناً بالغ الأهمية.

4. التجربة السنغافورية (الاستثمار في الإنسان): حوّلت سنغافورة نظام خدمتها الوطنية إلى رافعة لبناء رأس المال البشري، حيث لا يقتصر البرنامج على البُعد العسكري، بل يشمل مسارات في الدفاع المدني والخدمة المجتمعية، وقد أسهم هذا النموذج بحسب تحليل هوف (Huxley) في «تحويل الخدمة الوطنية من عبء إلزامي إلى فرصة لبناء

19. Phil Clark and Zachary Kaufman: After the Genocide: Transitional Justice, Post-Conflict Reconstruction and Reconciliation in Rwanda and Beyond (New York: Columbia University Press, 2009), pp. 230-248.

الشخصية واكتساب المهارات القيادية والمهنية». [20]

المحور الخامس: الإطار التشريعي المقترح والملامح العامة لمشروع القانون

1. الديباجة والأهداف: يُصاغ مشروع القانون تحت مسمى «قانون خدمة العلم المدنية التنموية»، كما وتنص ديباجته على أنّ «خدمة الوطن واجب مقدس على كل مواطن عراقي، وأنّ هذا الواجب يتحقق في أسمى صوره من خلال المساهمة الفعالة في بناء البلاد وتنميتها وتطوير مواردها البشرية والمادية»، إذ يهدف القانون إلى تحقيق جملة من الغايات الاستراتيجية تشمل: إعداد الشباب العراقي وتأهيلهم مهنياً وعلمياً بما يُلبي متطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الوطنية، وسد الفجوات في الكوادر البشرية في القطاعات التنموية الحيوية لا سيما في المناطق الأقل نمواً، وتعزيز روح المواطنة والانتماء الوطني والتماسك الاجتماعي، والإسهام في اعمال أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي التزم بها العراق دولياً .
2. نطاق التطبيق وشروطه: يسري القانون على جميع المواطنين العراقيين الذين أتمّوا الثامنة عشرة من العمر، ذكوراً وإناثاً، مع مراعاة حالات الإعفاء التي تشمل: ذوي الإعاقة الجسدية أو العقلية التي تحول دون أداء الخدمة، والمعيل الوحيد لأسرته،

20. Tim Huxley, Defending Lion City: The Singapore Armed Forces (Sydney: Allen & Unwin, 2000), pp. 210–225.

وطلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) الذين يحصلون على تأجيل حتى إتمام دراستهم، والحالات الإنسانية الخاصة التي تُقدّرها لجنة مختصة. ويُراعى في تطبيق القانون مبدأ التدرّج الجغرافي والزمني، بحيث يبدأ التطبيق في المحافظات الأكثر حاجة قبل التعميم الشامل.

3. مدة الخدمة ومساراتها الأربعة: تُحدد مدة الخدمة الأساسية باثني عشر شهراً ميلادياً، قابلة للتمديد إلى ثمانية عشر شهراً في المشاريع ذات الطبيعة الخاصة أو في حالات الطلب التطوعي من المُكلف، وتنقسم مدة الخدمة إلى مرحلتين: مرحلة التدريب والتأهيل التي تمتد ثلاثة أشهر، ومرحلة الخدمة الميدانية التي تمتد تسعة أشهر، كما ويختار المُكلف أحد المسارات التنموية الأربعة وفق ميوله ومؤهلاته واحتياجات المنطقة الجغرافية:

- المسار الزراعي: يشمل المشاركة في مشاريع استصلاح الأراضي والأمن الغذائي وإدخال تقنيات الري الحديث والزراعة الذكية مناخياً (Climate-Smart Agriculture)، وتطوير سلاسل القيمة الزراعية في المناطق الريفية.
- المسار الصناعي: يشمل الانخراط في برامج إعادة تشغيل المصانع الحكومية المتوقفة، والتدريب على تقنيات التصنيع الحديثة والتحول الرقمي والطاقة المتجددة، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- المسار الصحي: يشمل دعم المنظومة الصحية في المناطق

المحرومة والنائية من خلال المشاركة في حملات التوعية والوقاية والتلقيح، والمساعدة في تشغيل المراكز الصحية الأولية، والتدريب على مهارات الإسعاف والرعاية التمريضية الأساسية.

- المسار التعليمي: يشمل المساهمة في برامج محو الأمية ومحو الأمية الرقمية، ودعم المدارس في المناطق التي تعاني من نقص المعلمين، والمشاركة في برامج التعليم المبكر والتدريب المهني.

4. منظومة الحقوق والحوافز: يكفل القانون للمُكلف جملة من الحقوق والمزايا التي تُعزز جاذبية الخدمة وتُحقق العدالة الاجتماعية، إذ تشمل هذه الحقوق: مكافأة شهرية مناسبة لا تقل عن الحد الأدنى للأجور المعتمد رسمياً، وتأمين صحي شامل يغطي المُكلف وأفراد أسرته طوال مدة الخدمة، وشهادة مهنية معتمدة من الهيئة الوطنية والوزارة القطاعية المعنية عند إتمام الخدمة بنجاح، وأولوية في التعيين الحكومي مع احتساب مدة الخدمة ضمن سنوات الخدمة الوظيفية لأغراض التقاعد والترفيع، وإمكانية الحصول على قروض ميسرة من صندوق مخصص لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال تخصص المُكلَّف، فضلاً عن منح دراسية تفضيلية للمتفوّقين من خرّيجي الخدمة.

5. الهيكل المؤسسي والحوكمة: يُنشأ بموجب القانون المقترح كيان مؤسسي يحمل مسمّى «الهيئة الوطنية لخدمة العلم

المدنية التنموية»، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، وترتبط بمجلس الوزراء، إذ تشكل الهيئة من مجلس أمناء يضم ممثلين عن الوزارات المعنية (الزراعة، الصناعة، الصحة، التربية، التعليم العالي، العمل، التخطيط) والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، بما يضمن تعددية التمثيل وشمولية الرؤية، وتتولى الهيئة مهام التخطيط الاستراتيجي وتحديد الاحتياجات القطاعية والجغرافية، وتصميم البرامج التدريبية بالتنسيق مع الجهات المتخصصة، والإشراف على تنفيذ الخدمة ومتابعة أداء المُكلفين وتقييم مخرجات البرنامج، وبناء شراكات مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص لتوفير الدعم التقني والمالي.

المحور السادس الأثر الاستشرافي ورؤية العراق 2035

1. السيناريو التنموي المتوقع: إنّ تطبيق قانون خدمة العلم المدنية التنموية المقترح بفاعلية واستدامة على مدى عقد من الزمن سيُفضي وفق النماذج الاقتصادية التنموية ومعطيات التجارب الدولية المقارنة إلى تحولات جذرية يمكن استشرافها على أربعة مستويات مترابطة:

- المستوى الاقتصادي (من الريعية إلى الإنتاجية): سيُسهم تجنيد ما يُقدر بمئتي ألف إلى ثلاثمئة ألف شاب سنوياً في القطاعات التنموية الأربعة في ضخ طاقة إنتاجية هائلة في عروق الاقتصاد العراقي، وبحسب نماذج التحليل الاقتصادي التي اعتمدها البنك

الدولي في تقييم برامج التشغيل الموجه في البلدان ذات الدخل المتوسط، فإن كل وحدة نقدية تُستثمر في برامج التدريب والتأهيل المهني تُولد عوائد اقتصادية تتراوح بين ضعفين وأربعة أضعاف قيمتها على المدى المتوسط، [21] وعلى هذا الأساس، يُتوقع أن يُسهم القانون في رفع حصة القطاعات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي بشكل تدريجي ملموس، وفي تقليص فاتورة الاستيراد الغذائي من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي، بالاضافة الى إعادة تشغيل جزء من القاعدة الصناعية المتوقفة و خلق بيئة حاضنة لريادة الأعمال بفضل تزويد الشباب بمهارات عملية ورأس مال معرفي يُمكنهم من تأسيس مشاريعهم الخاصة، إذ إن هذا التحول يتسق مع ما أكده الاقتصادي الحائز جائزة نوبل جوزيف ستيغلتز حين قرر أن «الدول التي تُعيد توجيه مواردها من الإنفاق العسكري نحو الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية الإنتاجية تُحقق معدلات نمو أعلى واستقراراً اقتصادياً أكثر ديمومة».[22]

- المستوى الاجتماعي (من التشظي إلى التماسك): يعد البُعد الاجتماعي أحد أعمق مستويات الأثر المتوقع

21. World Bank: World Development Report 2019: The Changing Nature of Work, (Washington, D.C.: 2019), pp. 72-85.
22. Joseph E. Stiglitz: The Price of Inequality: How Today's Divided Society Threatens Our Future (New York: W. W. Norton & Co., 2012), pp. 210-225.

وأكثرها حساسية في السياق العراقي، فالعراق الذي عانى لعقود من الانقسامات الطائفية والعرقية والمناطقية يحتاج إلى آليات مبتكرة لإعادة نسج الروابط بين مكوناته المجتمعية المتنوعة، وقد أثبتت الأدبيات المتخصصة في دراسات السلام وحل النزاعات إذ أن المشاريع التنموية المشتركة تُمثّل إحدى أنجع آليات بناء السلام المجتمعي (Community-Based Peace-building)، حيث إنها تخلق مصالح مشتركة وذكريات إيجابية مشتركة تُسهم في تفكيك الصور النمطية وبناء الثقة بين المجموعات المختلفة [23]، تصور على سبيل المثال مشروعاً لاستصلاح الأراضي الزراعية في محافظة ذي قار يعمل فيه شباب من بغداد والأنبار وأربيل والبصرة جنباً إلى جنب، أو مشروعاً لبناء مستشفى في صلاح الدين يتعاون فيه شباب من النجف وديالى وكركوك والسليمانية، هذا التفاعل الإنساني المباشر في سياق إنتاجي بناء سيُنتج جيلاً جديداً يرى في التنوع ثروة لا عبئاً، وفي المواطنة هوية جامعة لا قيداً مصطنعاً، كما سيُسهم البرنامج في تقريب الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية من خلال توجيه الطاقات البشرية المُدربة نحو المناطق الأكثر حرماناً، وهو ما يتوافق مع مبدأ «العدالة المكانية" (Spatial Justice) الذي بات

23. John Paul Lederach: Peacebuilding: Sustainable Reconciliation in Divided Societies (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1997), pp. 73-85.

مفهوماً محورياً في أدبيات التنمية المعاصرة.[24]

- المستوى التنموي (سدّ الفجوات وتحريك عجلة الإنتاج): على المستوى التنموي المباشر، سيُوفر البرنامج سنوياً مئات الآلاف من الأيدي العاملة شبه المؤهلة والمُدربة في قطاعات تعاني من نقص حاد في الكوادر البشرية، وتتمثل القيمة المضافة التنموية في عدة أبعاد مترابطة ففي قطاع الزراعة: يمكن أن يُسهم البرنامج في استصلاح آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية المهملة، وإدخال تقنيات الري بالتنقيط والزراعة المحمية في المناطق التي تعاني من شح المياه، وتأسيس تعاونيات زراعية شبابية تُشكل نواة لاقتصاد زراعي حديث، إذ أكدت منظمة الأغذية والزراعة أن «إشراك الشباب في القطاع الزراعي بشكل منظم ومحفز يُمثل الاستراتيجية الأكثر فاعلية لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية»،[25] اما في قطاع الصناعة: سيُسهم تدفق الشباب المُدرب على التقنيات الحديثة في إعادة إحياء المنشآت الصناعية المتوقفة وتأسيس ورش إنتاجية جديدة، لا سيما في مجالات الصناعات التحويلية الغذائية والإنشائية والطاقة المتجددة، إذ إن بناء قاعدة صناعية وطنية يظل الشرط الحتمي للتحرر من لعنة الريعية النفطية،

24. David Harvey: Social Justice and the City, (Athens: Revised Edition, University of Georgia Press, 2009), pp. 96-118.
25. Food and Agriculture Organization: The State of Food and Agriculture 2014: Innovation in Family Farming, (Rome, 2014), pp. 62-78.

كما أوضح ذلك الباحث الاقتصادي حازم الببلاوي في تحليله الرائد لظاهرة «الدولة الريعية» في العالم العربي، [26] أما في قطاع الصحة: سيُخفف البرنامج من حدة النقص في الكوادر الصحية في المناطق المحرومة من خلال نشر فرق صحية شبابية مُدربة على الرعاية الصحية الأولية والتثقيف الصحي وخدمات الإسعاف الأولي، إذ سيسهم هذا التدخل في خفض معدلات الوفيات القابلة للتجنب وتحسين المؤشرات الصحية الأساسية، وهو ما يتسق مع الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو إلى «ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار»،[27] أما في قطاع التعليم: سيُعالج البرنامج جزءاً من أزمة النقص في المعلمين والمدربين في المناطق النائية والريفية والمحررة، من خلال نشر فرق تعليمية شبابية تتولى دعم العملية التعليمية ومحو الأمية الأبجدية والرقمية، وقد أثبتت تجارب دولية مماثلة كبرنامج «تعليم من أجل أمريكا" (Teach for America) وامتداداته العالمية أنّ الشباب المتحمس والمُدرب يمكن أن يُحدث أثراً تعليمياً عميقاً في المجتمعات المحرومة.[28]

26. حازم الببلاوي: الدولة الريعية في الوطن العربي، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1987)، ص ص 45-68.

27. United Nations: Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development, A/RES/70/1, (New York, 2015), pp. 16-17.

28. Wendy Cobb: One Day, All the Kids: The Unexpected Triumph of Teach for America and What I Learned Along the Way (New York:

- المستوى الاستراتيجي (إعادة تموضع العراق إقليمياً ودولياً :على المستوى الاستراتيجي، سيُعيد هذا التحول تموضع العراق في الخريطة الإقليمية والدولية بوصفه دولة تستثمر في الإنسان والمعرفة والإنتاج، لا في العسكرة والتسلح، وهذا التموضع الجديد سيفتح آفاقاً واسعة للشراكات الدولية في مجالات التنمية ونقل التقنية وبناء القدرات، ويُعزز مكانة العراق في مؤشرات التنمية البشرية الدولية، ويُسهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تبحث عن بيئات مستقرة وقوى عاملة مؤهلة، إذ إنّ هذا التحول يتسق مع ما أسماه الباحث الاستراتيجي جوزيف ناي بـ»القوة الناعمة" (Soft Power)، حيث أكد أنّ «قوة الدول في القرن الحادي والعشرين لا تُقاس فقط بترسانتها العسكرية، بل بقدرتها على الجذب والتأثير من خلال نموذجها التنموي وثقافتها وقيمها».[29]
- مؤشرات قياس الأداء والأثر: لضمان فاعلية البرنامج واستدامة نتائجه، لا بد من بناء منظومة متكاملة لقياس الأداء والأثر تعتمد على مؤشرات كمية ونوعية محددة وقابلة للقياس، إذ تشمل هذه المؤشرات: معدل الالتحاق بسوق العمل خلال ستة أشهر من إتمام الخدمة

PublicAffairs, 2003), pp. 145-168.
29. Joseph S. Nye, Jr.: Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: Public Affairs, 2004), pp. 30-48.

(المؤشر المستهدف: سبعون بالمئة على الأقل)، ونسبة المُكلفين الذين أسّسوا مشاريع خاصة خلال ثلاث سنوات من إتمام الخدمة، ومساحة الأراضي المستصلحة زراعياً سنوياً من خلال البرنامج، وعدد المنشآت الصناعية المُعاد تشغيلها أو المُؤسسة حديثاً، ومعدل تحسّن المؤشرات الصحية في المناطق المشمولة بالبرنامج، ومعدل انخفاض الأمية في المناطق المستهدفة، فضلاً عن مؤشرات نوعية تتعلّق برضا المُكلفين وإحساسهم بالانتماء الوطني وتقييمهم لجودة التدريب.

المحور السابع: التحديات المحتملة واستراتيجيات المواجهة

لا يخلو أي مشروع إصلاحي طموح من تحديات وعقبات محتملة، ومن الأمانة العلمية استشرافها واقتراح آليات التعامل معها وكما يلي:

1. التحدّي التمويلي: قد يُثار تساؤل مشروع حول كلفة تأسيس البنية المؤسسية للبرنامج وتمويل عملياته السنوية، وتتمثل استراتيجية المواجهة في أنّ جزءاً كبيراً من التمويل يمكن تحويله من الموازنة العسكرية التي ستتقلص بعدم إقرار التجنيد الإلزامي العسكري، فضلاً عن إمكانية بناء شراكات تمويلية مع المنظمات الدولية (البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) التي عادة ما تتحمس لدعم برامج تنموية من هذا النوع، كما أنّ العوائد الاقتصادية المباشرة للبرنامج من خلال إنتاجية المُكلفين في

القطاعات الحيوية ستُغطي جزءاً متصاعداً من تكاليفه بمرور الوقت، وهو ما يجعله «استثماراً ذاتي التمويل» على المدى المتوسط.

2. التحدّي الإداري والمؤسسي: يتمثل هذا التحدي في ضرورة بناء قدرات إدارية وتنظيمية ضخمة لإدارة برنامج بهذا الحجم والتعقيد، وتقتضي مواجهته الاستعانة بالخبرات الدولية في تصميم الأنظمة الإدارية وبناء القدرات المؤسسية، واعتماد منظومات رقمية متقدمة لإدارة عمليات التسجيل والتوزيع والمتابعة والتقييم، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة في جميع مستويات العمل المؤسسي، انطلاقاً مما أكده الباحثان كوفمان وكراي من أنّ «جودة الحوكمة هي المحدد الأهم لنجاح أو فشل البرامج التنموية الكبرى»[30]

3. التحدّي السياسي والمجتمعي: قد يواجه المشروع مقاومة من أطراف سياسية ترى في التجنيد العسكري أداة لتعزيز نفوذها، أو من شرائح مجتمعية تخشى إلزام بناتها بالخدمة الوطنية، وتستلزم مواجهة هذا التحدي إطلاق حملة توعية وطنية شاملة تُوضح فلسفة القانون ومزاياه وآليات تطبيقه، وفتح حوار مجتمعي واسع يشمل المرجعيات الدينية والعشائرية وقادة الرأي والمؤسسات الأكاديمية، ومراعاة الخصوصيات

30. Daniel Kaufman and Art Cray: Governance Indicators: Where Are We, and Where Should We Be Going? (Washington, D.C.: World Bank Policy Research Working Paper No. 4370, 2007), pp. 12-18.

الثقافية والاجتماعية في آليات التطبيق مع الحفاظ على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات.

4. تحدّي ضمان الجودة والاستدامة: ثمة خطر حقيقي يتمثل في تحول البرنامج مع مرور الوقت إلى إجراء بيروقراطي شكلي يفقد مضمونه التنموي، ولتفادي هذا الخطر، لا بد من إنشاء آلية تقييم مستقلة ودورية تعتمد على مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس، ونشر نتائج التقييم بشفافية أمام الرأي العام والبرلمان، ومراجعة البرنامج وتحديثه بشكل منتظم في ضوء نتائج التقييم والتحولات في سوق العمل والاحتياجات التنموية.

الخاتمة: نداء إلى صُناع القرار (الشباب قوّة بناء لا وقود حرب)

في ختام هذه الورقة البحثية، نعيد التأكيد على أنّ العراق الذي خاض حروباً طاحنة امتدت لأربعة عقود متصلة من الحرب العراقية-الإيرانية (1980–1988) إلى حرب الخليج الثانية (1990–1991) إلى الغزو الأمريكي (2003) إلى الحرب على تنظيم داعش الإرهابي(2014–2017)، وفقد ملايين من أبنائه وبناته في ساحات القتال والنزوح والتهجير، يستحق اليوم أن يُعيد تعريف معنى «خدمة الوطن» تعريفاً يليق بتضحياته وبطموحات أجياله الصاعدة، وإنّ الوطنية الحقيقية في القرن الحادي والعشرين كما أكد المفكر الألماني يورغن هابرماس في مفهومه عن «الوطنية الدستورية» (Verfassungspatriotismus) لا تُبنى على الولاء العسكري الأعمى، بل على الانتماء الفاعل إلى مشروع مدني مشترك يضمن الكرامة والعدالة والتنمية لجميع المواطنين.[31] ومن هذا المنطلق، فإن «خدمة العلم» بمفهومها الجديد ينبغي أن تكون خدمة للوطن من خلال البناء والإنتاج والإبداع، لا من خلال حمل السلاح والانتظام في الطوابير العسكرية، إذ إن العراق يمتلك بفضل الله منظومة أمنية وعسكرية قوية ومتعددة الأذرع قادرة على حماية سيادته وأمنه واستقراره، وما ينقصه في هذه المرحلة التاريخية الفارقة ليس مزيداً من المجندين العسكريين الذين يصطفون في الثكنات، بل (جيش من البُناة) الذين يستصلحون الأرض ويُشغلون المصانع

31. Jurgen Habermas: Between Facts and Norms: Contributions to Discourse Theory of Law and Democracy (Massachusetts Institute of Technology Press, Cambridge, 1996), pp. 491-515.

ويعالجون المرضى ويعلمون الأجيال فالمعركة الحقيقية للعراق اليوم هي معركة التنمية والمعرفة والإنتاج، والسلاح الأمضى فيها هو (شباب ممكن، منتج، وصانع للمستقبل)،لذلك ندعو مجلس النواب العراقي الموقر، والسلطة التنفيذية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، ومنظمات المجتمع المدني، إلى الانخراط في حوار وطني معمق حول هذا المقترح، وصولاً إلى صيغة تشريعية نهائية تُحقق المصلحة العليا للعراق وشعبه، وتضع الأساس لنهضة تنموية شاملة ومستدامة تليق بعراقة هذا البلد وطموحات أبنائه.

المصادر

المصادر العربية:

1. فالح عبد الجبار: الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، (بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية،2003).
2. مظهر محمد صالح: السياسة المالية والتحوّلات الاقتصادية في العراق، (بغداد: بيت الحكمة، 2019).
3. حازم الببلاوي: الدولة الريعية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987).

المصادر الاجنبية:

1. Ronald Crepes and Elizabeth Kerr: In the aftermath of the war: the international conflict and the fate of liberal democracy, (Cambridge: University Press, 2010).
2. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI): Arms, Disarmament and International Security, (Oxford: Oxford University Press, 2023), pp. 270-298.
3. International Institute for Strategic Studies (IISS): The Military Balance 2024, (London: Routledge for the International Institute for Strategic Studies 2024).

4. World Bank: Iraq Economic Monitor: Facing Uncertainty, (Washington, D.C.: Fall 2023 Report).
5. International Monetary Fund: Iraq: Article IV Consultations 2023 - Staff Report, (Washington, D.C.: IMF Country Report No. 23/79, 2023), pp. 24-30.
6. ILO: Global Employment and Social Outlook: Trends 2024, (Geneva, International Labor Office, 2024).
7. United Nations Development Programme: Human Development Report in Iraq 2021: The Imperative of Human Security, (Baghdad, 2021), pp. 56-62.
8. Food and Agriculture Organization (FAO): Iraq Agricultural Sector Review, (Rome: FAO Investment Centre, 2022).
9. United Nations Industrial Development Organization (UNIDO): Industrial Development Report 2022: The Future of Manufacturing in a Post-Pandemic World, (Vienna: 2022).
10. World Health Organization: WHO Country Cooperation Strategy for Iraq 2020-2024, (Cairo: WHO Regional Office for the Eastern Mediterranean, 2020.

11. UNESCO: Education in Iraq: Country Profile, (Paris: UNESCO Institute for Statistics, 2022).
12. Gary Baker: Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education, 3rd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1993).
13. Amartya Sen: Development as Freedom, (Oxford: Oxford University Press, 1999).
14. Robert Putnam: Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Society (New York: Simon & Schuster, 2000).
15. Ines Werkner-Jacqueline: Conscription or Volunteerism? Discussions on the Military Structure in Germany, (Wiesbaden: V.S. Verlag Verlag, 2006).
16. Chung-Min Lee: A Peninsula of Paradoxes: South Korean Society at a Crossroads (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2022).
17. Phil Clark and Zachary Kaufman: After the Genocide: Transitional Justice, Post-Conflict Reconstruction and Reconciliation in Rwanda and Beyond (New York: Columbia University Press, 2009).

18. Tim Huxley, Defending Lion City: The Singapore Armed Forces (Sydney: Allen & Unwin, 2000).
19. World Bank: World Development Report 2019: The Changing Nature of Work, (Washington, D.C.: 2019).
20. Joseph E. Stiglitz: The Price of Inequality: How Today's Divided Society Threatens Our Future (New York: W. W. Norton & Co., 2012).
21. John Paul Lederach: Peacebuilding: Sustainable Reconciliation in Divided Societies (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1997).
22. David Harvey: Social Justice and the City, (Athens: Revised Edition, University of Georgia Press, 2009).
23. Food and Agriculture Organization: The State of Food and Agriculture 2014: Innovation in Family Farming, (Rome, 2014).
24. United Nations: Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development, A/RES/70/1, (New York, 2015).
25. Wendy Cobb: One Day, All the Kids: The Unex-

pected Triumph of Teach for America and What I Learned Along the Way (New York: PublicAffairs, 2003).

26. Joseph S. Nye, Jr.: Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: Public Affairs, 2004).

27. Daniel Kaufman and Art Cray: Governance Indicators: Where Are We, and Where Should We Be Going? (Washington, D.C.: World Bank Policy Research Working Paper No. 4370, 2007).

28. Jurgen Habermas: Between Facts and Norms: Contributions to Discourse Theory of Law and Democracy (Massachusetts Institute of Technology Press, Cambridge, 1996).

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org